استجواب وزير المالية مدرج على جدول الأعمال

الغانم: جلسة الثلاثاء المقبل عادية وليست غير عادية وسمو رئيس الوزراء أكد حضور الحكومة

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان جلسة الثلاثاء المقبل عادية وليست غير عادية ومدرج على جدول أعمالها استجواب وزير المالية براك الشيتان، مشيرا الى انه تم التنسيق مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الذي أكد حضور الجلسة.

وأشار الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس الى أن الجلسة القادمة ستكون جلسة عادية، مبينا «قد يكون خطأ لغويا بأني ذكرت يوم أول من أمس أنها جلسة غير عادية والمقصود أنها جلسة عادية».

وذكر الغانم ان الدعوة لجلسة الثلاثاء ستصل في المواعيد المقررة وستكون جلسة الأربعاء امتدادا لجلسة الثلاثاء وجدول أعمالها وفق اللوائح.

وردا على سؤال صحافي بشأن الاستجواب قال الغانم: «نعم الاستجواب سيدرج على جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء المقبل، لكن تصحيحا للخطأ بأنها جلسة عادية وليست جلسة غير عادية».

وأشار الغانم الى انه تم التنسيق مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الذي أكد على حضور الحكومة لهذه الجلسة.

وأضاف الغانم: «سيوزع إن شاء الله جدول الأعمال مساء يوم السبت كالعادة، لكن للتوضيح جلسة الثلاثاء هي جلسة عادية والأربعاء ستكون امتدادا لجلسة الثلاثاء».

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

لمشاهدة الفيديو

الفضالة يطالب «الصحية» باستعجال إقرار الولاية الصحية للمرأة ورفع تقريرها

طالب النائب يوسف الفضالة لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بالاستعجال في إقرار تعديلات قانون الجزاء التي أقرتها اللجنة التشريعية مؤخرا بشأن الولاية الصحية للمرأة ورفع تقريرها إلى مجلس الأمة لإدراجه على جدول أعمال المجلس.

وقال الفضالة في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس «في تاريخ 12 نوفمبر 2018 تقدمت باقتراح إلى اللجنة الصحية بشأن منح المرأة الكويتية سواء الأم أو الزوجة أو الابنة، الحق بالتوقيع على دخول المستشفى أو إجراء العمليات الجراحية لعدم حدوث مشاكل في حال عدم تواجد الأب أو ولي الأمر».

ولفت الفضالة إلى أنه في 16 يناير 2018 تم رفض هذا الاقتراح في اللجنة الصحية بحجة أنه يستلزم تعديلا تشريعيا على قانون الجزاء، وبعد ذلك تقدم عدد من النواب بعدة تعديلات في هذا الصدد.

يوسف الفضالة

وأشار إلى حديث رئيس اللجنة التشريعية بالأمس عن الموافقة على عدد من الاقتراحات بقوانين منها تعديل قانون الجزاء بشأن الولاية الصحية للمرأة ورفعها إلى اللجنة الصحية باعتبارها صاحبة الاختصاص.

وأكد الفضالة ضرورة الاستعجال في إقرار هذه التعديلات ورفعها إلى مجلس الأمة وإدراجها على جدول الأعمال والموافقة عليها لحل الإشكاليات الموجودة التي لا تسمح للمرأة بأن تكون مخولة بالتوقيع على إدخال المريض أو اجراء العمليات الجراحية.

لمشاهدة الفيديو

الخضير: العقيل تلتقي ممثلي «ذوي الاحتياجات» الخميس

قال النائب د.حمود الخضير إنه تواصل مع وزيرة الشؤون ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل لحثها على حل الإشكال الواقع بين إدارة هيئة ذوي الإعاقة من جهة والجمعيات والأندية والجهات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة من جهة أخرى.

د.حمود الخضير

وأضاف الخضير في تصريح صحافي أن الوزيرة العقيل أبلغته بأنها ستلتقي ممثلي هذه الجهات الخميس المقبل من أجل الاستماع إلى كل ما يريدونه والعمل على تذليل أي مشاكل أو سوء تفاهم بينهم وبين الهيئة، معربة عن تقديرها للملاحظات التي يثيرها أعضاء مجلس الأمة، وحرصها على متابعتها.

وأوضح الخضير أن الوزيرة وعدته بتقديم كل ما تحتاج إليه هذه الفئة العزيزة من رعاية، مشيرا إلى استعداده لنقل أي ملاحظات أو شكاوى من الإخوة المعاقين إلى الحكومة. وأكد أنه سيتابع هذا اللقاء آملا أن يتوصل فيه الجميع إلى الحلول المطلوبة وأن تستمع إدارة هيئة ذوي الإعاقة لمطالب هذه الفئة فهم أولى من غيرهم بنقل معاناتهم ومشاكلهم.

يُلحق بالمستشفى قسم لإجراء الأبحاث المتعلقة بأمراض المهنة

عسكر: إنشاء مستشفى متكامل للحرس الوطني يضم كل التخصصات لتوفير الرعاية الصحية

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون بشأن توفير الرعاية الصحية لرجال الحرس الوطني، ونصت مواده على ما يلي:

مادة 1: ينشأ مستشفى متكامل لرجال الحرس الوطني يضم كل التخصصات خلال 5 سنوات من تاريخ صدور هذا القانون على أن يضم المستشفى معمل تحاليل وفقا للمعايير العالمية ويضم أحدث الأجهزة لإجرائها.

مادة 2: يلحق بالمستشفى قسم لإجراء الأبحاث المتعلقة بأمراض المهنة التي تواجه رجال الحرس الوطني، وذلك بالتعاون مع المراكز العالمية المتخصصة في هذا المجال.

مادة 3: يتم إجراء الكشف الطبي بصفة دورية لجميع رجال الحرس الوطني على أن يتم تسجيل جميع المعلومات الصحية لكل منهم بسجل خاص وأن يتم الاحتفاظ بها بقسم السجلات الطبية بالمستشفى مع عدم السماح بالاطلاع عليها لغير المختصين ووفقا للقواعد والضوابط المنظمة لذلك.

مادة 4: تشكل لجنة بقرار من وزير الصحة على أن تضم في عضويتها أطباء مختصين من وزارة الصحة وجامعة الكويت ومختصين في مجال مكافحة الحرائق والكوارث الطبيعية وذلك لإعداد لائحة بأمراض المهنة التي يصاب بها رجال الحرس الوطني وطرق علاجها على أن ينقل هذا الاختصاص إلى قسم الأبحاث المنصوص عليه في المادة (2).

مادة 5: تتولى وزارة الصحة فور صدور هذا القانون تخصيص قسم في مستشفى أو أكثر لإجراء الكشف الطبي بصفة دورية على رجال الحرس الوطني وإعداد السجلات الطبية لكل منهم لحين الانتهاء من المستشفى المزمع إنشاؤه.

مادة 6: في غير الأحوال المصرح بها قانونا يحظر على أي شخص إفشاء المعلومات الصحية الخاصة برجال الحرس الوطني التي وصلت إليه بحكم عمله.

مادة 7: مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها في قانون آخر يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على 3 أشهر وبغرامه لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز 5 آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يقوم بإفشاء المعلومات الصحية الخاصة برجال الحرس الوطني وذلك في غير الحالات المصرح بها قانونا.

مادة 8: يظل رجال الحرس الوطني يتمتعون بالرعاية الصحية والمتابعة الدورية بالمستشفى حتى بعد التقاعد من العمل.

مادة 9: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن توفير الرعاية الصحية لرجال الحرس الوطني على ما يلي: نصت المادة 11 من دستور الكويت على أن (تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل. كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية) ونصت المادة 15: (على أن تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة).

عسكر العنزي

ونظرا للدور الوطني الكبير الذي يؤديه الحرس الوطني في مساندة الجيش في الدفاع عن الوطن ضد كل من يعتدي على ترابه الطاهر أو يحاول اختراق حدوده ومعاونة قوات الشرطة في الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية الجبهة الداخلية ضد كل الأخطار التي تهددها وتأمين الأهداف أو المنشآت الحيوية في البلاد وحماية الممتلكات العامة والخاصة، والاستعداد الدائم لتلبية أي مهمة أخرى يكلف بها من قبل مجلس الدفاع الأعلى.

وبالنظر لطبيعة المهام الخطيرة المكلف بها رجال الحرس الوطني والمخاطر الجسيمة التي قد يتعرضون لها في سبيل أداء تلك المهام، جاء هذا القانون لتوفير الرعاية الصحية لرجال الحرس الوطني، ولتوفير الحماية الصحية الشاملة لهم من أي أمراض مرتبطة بالعمل وهو ما يحقق مقاصد المشرع الدستوري في رعاية الدولة لكل مواطن صحيا بمناسبة العمل أو للعجز عن العمل، وتلتزم بتوفير وسائل الوقاية والعلاج.

لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون الذي نص في مادته الأولى على إنشاء مستشفى متكامل لرجال الحرس الوطني لتوفير الرعاية الصحية على أعلى مستوى لمتابعة الحالة الصحية لهم وأن يلحق به معهد أبحاث يهتم بالدراسات والأبحاث العلمية لأمراض المهنة التي تواجه رجال الحرس الوطني، وذلك في المادة الثانية منه.

أما المادة الثالثة فقد نصت على إجراء الكشف الطبي بصفة دورية لجميع رجال لرجال الحرس الوطني.

أما المادة الرابعة فتطرقت إلى تشكيل لجنة بقرار من وزير الصحة تضم في عضويتها أطباء مختصين في وزارة الصحة وجامعة الكويت لإعداد لائحة بأمراض المهنة التي يصاب بها رجال الحرس الوطني وطرق علاجها.

أما المادة الخامسة منه فقد كلفت وزارة الصحة بتخصيص قسم في مستشفى أو أكثر لإجراء الكشف الطبي بصفة دورية على رجال الحرس الوطني وإعداد السجلات الطبية لكل منهم لحين الانتهاء من المستشفى المزمع إنشاؤه.

والمادة السادسة منه حظرت على أي شخص إفشاء المعلومات الصحية الخاصة برجال الحرس الوطني التي وصلت إليه بحكم عمله، وتطرقت المادة السابعة إلى العقوبة الموقعة على من يقوم بإفشاء المعلومات الصحية الخاصة برجال الحرس الوطني، وأخيرا نصت المادة الثامنة على أن يظل رجال الحرس الوطني يتمتعون بالرعاية الصحية والمتابعة الدورية بالمستشفى حتى بعد التقاعد من العمل.

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

العساني: يجب التصدي للوثيقة الاقتصادية

شدد النائب رياض العدساني على ضرورة التصدي للوثيقة الاقتصادية وإيقافها، مؤكدا أنها تتضمن مساساً بجيوب المواطنين ومكتسباتهم.

وقال العدساني في تصريح صحافي بمجلس الأمة إن الوثيقة بدأ تطبيقها بالفعل، لافتا إلى أن هذا الأمر خطير في المستقبل، إذ أنه «ليس كل الكويتيين مقتدرين وبعضهم ينفد راتبه في منتصف الشهر». وأشار إلى أن وزارة المالية بدأت إرسال كتب بتخفيض الميزانية، مشيرا إلى أن ذلك يعني المساس بالمقدرات والمزايا والبدلات وإيقاف الزيادات والبدلات للموظفين، «وهذا أمر مرفوض جملة وتفصيلا». وقال انه قدم استجوابا للوزير وسيناقش في جلسة مجلس الأمة المقررة الثلاثاء المقبل. وقال إن الوثيقة تشمل المساس بالرواتب والخصخصة ورفع الأسعار والخدمات بالإضافة إلى الرسوم والضرائب. وتساءل «هل يعقل أنه في أميركا وأوروبا يناقشون خفض الضرائب بينما الكويت تريد رفع الضرائب؟». وأضاف أن الوثيقة تتضمن أيضا تقليل العلاوات وإيقاف الزيادات وإيقاف دعم العمالة ورفع أسعار الكهرباء والبنزين والديزل والماء، مشيرا إلى أنه لا يعقل معالجة إخفاقات الحكومة عن طريق جيب المواطن.

رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو

وأكد العساني أنه سبق وقدم دراسة كاملة حتى لا يمس جيب المواطن إلا أن الحكومة لم تأخذ بها، مؤكدا أنه يجب محاسبة وزير المالية.

الشاهين: ما مدى صحة حصول النائب البنغلاديشي على الجنسية الكويتية؟

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: نشرت وسائل الإعلام المختلفة كلمة رئيسة الوزراء البنغلاديشية شيخة حسينة واجد أمام البرلمان البنغلاديشي، أكدت فيها أن سلطات بلادها فتحت تحقيقا ضد النائب البنغلاديشي محمد شهيد إسلام بابول بشأن اتهامه بـ «الاتجار بالبشر» في الكويت.

أسامة الشاهين

وأشارت إلى أن سلطات بلادها تحقق في شأن صحة حصوله على الجنسية الكويتية، مبينة أنه إذا صحت هذه الأقاويل فسيتم إعلان مقعده شاغرا وفقا للقانون.

وعلى ضوء ذلك طالب الشاهين إفادته بالآتي:

ـ ما مدى صحة حصول النائب البنغلاديشي الجنسية على الجنسية الكويتية؟

ـ هل تقدم المدعو النائب البنغلاديشي بطلب الحصول على الجنسية الكويتية؟ وإذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة من الطلب وإلى أي مرحلة وصل؟ وهل توسط أي مسؤول أو نائب له؟

ـ يرجى تزويدي بصورة من تسلسل الإقامة للنائب البنغلاديشي منذ دخوله الكويت في أواخر الثمانينيات.

استفسر عن السير الذاتية وتخصصات القياديين وطلبات النقل ومؤشرات قياس الكفاءة

المطيري يسأل عن معايير اختيار القياديين بمؤسسة البترول وشركاتها

وجه النائب ماجد المطيري 3 أسئلة إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل بشأن معايير اختيار القياديين بالمؤسسة وشركاتها التابعة، والتجديد لموظفين وافدين لدى شركة نفط الكويت تجاوزت أعمارهم 60 عاما، وعقود الخدمات الفنية المطورة.

وقال المطيري في مقدمة سؤاله الأول إنه يوجد تساؤل مطروح حول المعايير والأسس التي يتم عليها ترشيح القياديين بالمؤسسة بدءا من الرئيس التنفيذي إلى مستوى نواب الرؤساء التنفيذيين بالشركة التابعة، أهي الخبرة أم الأداء أم الإنجازات، أم أنها عمليات محسوبية وإقصاء للقيادات النزيهة لتمهيد الطرق أمام القوى المشبوهة للسيطرة على هذا القطاع الحيوي، وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

ماجد المطيري

1ـ ما الضوابط والشروط الواجب توافرها لدى القياديين التي يتم على أساسها المفاضلة والترشح والاختيار للمنصب؟

2ـ تزويدي بالسيرة الذاتية وتخصصات القياديين في المؤسسة وشركاتها التابعة من مستوى نائب رئيس تنفيذي إلى الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول؟

3ـ تزويدي بطلبات النقل للقياديين المدرجة خلال 3 سنوات السابقة حتى تاريخه؟

4ـ تزويدي بمؤشرات قياس الكفاءة للمؤسسة وشركاتها التابعة مع بيان مقارنة للمؤشرات على مدى 5 سنوات الماضية؟

5 ـ آلية ترشيح واختيار أعضاء مجالس إدارات مؤسسة البترول والشركات التابعة.

6 ـ عدد الشكاوى المقدمة رسميا من الموظفين خلال السنوات الخمس الماضية.

وقال في مقدمة سؤاله الثاني إن وزير النفط صرح مؤخرا عن حزمة إجراءات تجاه وقف تعيين وتقنين العمالة الوافدة في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، كما أصدر الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول قرارا يقضي بذلك بتاريخ 12 مايو 2020 وعلى الرغم من ذلك نمى إلى علمي انه تم مؤخرا التجديد لموظفين وافدين لدى شركة نفط الكويت تجاوزت أعمارهم 60 عاما على سبيل المثال الموظف (جمال أبوالخير رقم 56089).

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

5ـ بيان الموظف رقم (56089) وتسلسله الوظيفي؟

6ـ قائمة العقود التي شارك في إعدادها والإشراف عليها؟

7ـ عدد مرات التجديد وأسباب التجديد المتكرر له؟

8ـ هل يعتبر تخصصه من التخصصات النادرة التي تستدعي التمسك بالإبقاء على خدماته؟

9ـ كذلك الإفادة عما إذا كان أي من أقاربه سواء من الدرجة الأولى؟ يعملون لدى أي قطاع من قطاعات شركة نفط الكويت من خلال أي من عقود مشاريع المقاولين او مقاولي العمالة؟ مع توضيح اسم العقد او المشروع؟

وقال في مقدمة السؤال الثالث إنه في 2016 وقعت شركة نفط الكويت 4 عقود نفطية، منها 3 مع شركة «شل» وعقد مع «بي بي» لمدة 10 سنوات بقيمة ما يقارب 5,5 مليارات، بدعوى ان هذه العقود تأتي (بصيغة الخدمات الفنية المطورة) للمساهمة في إنجاز استراتيجية الكويت النفطية بهدف الوصول إلى إنتاج ما بين 3,65 و4 ملايين برميل يوميا بحلول العام 2020، وهذا ما لم يتحقق حتى يومنا هذا، فما الحاجة لهذا الكم من العقود في ظل الأحداث الراهنة والتسارع نحو خفض التكاليف، مع الأخذ في الاعتبار بأن (نفط الكويت) قد سبق وان أبرمت في العام 2010 عقد خدمات فنية مطورة (ETSA) لمدة خمس سنوات مع شركة شل والتي أثارت ضجة كبيرة آنذاك وتم حفظ التحقيقات في القضية.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1ـ أسماء الشركات العالمية التي تعاقدت معها شركة نفط الكويت تحت نظام ETSA منذ 1991 حتى تاريخه؟

2ـ قيمة المبلغ المنصرف لهذه الشركات حتى تاريخه؟

3ـ هل ساعدت هذه الاتفاقية في تحقيق رفع الإنتاج؟ متى وأين؟

4ـ ما القيمة المضافة من تاريخ توقيع العقود حتى تاريخه؟

5ـ هل هناك أي جدوى اقتصادية للاستمرار بالاتفاقيات واستمرار هدر المال العام سنويا خصوصا في ظل الفساد الاقتصادي الذي يعيشه العالم ومع استراتيجية خفض الإنتاج في الكويت تماشيا مع اتفاقية أوبيك؟ علما ان بعض من هذه الشركات قد صرح باتخاذ إجراءات خفض النفقات والتكاليف؟

6ـ تزويدي باسم الوكيل لـ IOC مع بيان أسماء الملاك وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين (المدير العام أو الرئيس التنفيذي أو من في حكمه)؟